الريع النفطي والديمقراطية: حدود مفتوحة للتعارض

د. عبد علي كاظم المعموري
بسمة ماجد حمزة
أكاديميين وباحثين من العراق

مقدمة

تدخل الدولة الريعية النفطية في دوامة إشكاليات متعددة الجوانب، فيما يخص حواكم الضغط التي تخضع لها، فهذه الإشكالية ترتكز على معطى تاريخي له جذوره، الممتدة عمقاً في التاريخ، هذه الدولة الريعية بشكلها النفطي، تشابه وتماثل حالة الدولة الخراجية في التاريخ الإسلامي، وهي تماثل الدولة الريعية الأوربية في عهد الاستكشافات الجغرافية (اسبانيا ــ هولندا)، والتي ترتكز على فائض اقتصادي يتم نزحه من مناطق أخرى، وليست الفكرة هنا في نزح الفائض المتولد في مجتمعات أخرى وصيغته الخارجية (أي من خارج النظام الاقتصادي الحقيقي)، بل تكمن في الاسترخاء والاستمراء الذي قبلته الدولة آنذاك، وهو ما ورث عقلية التوزيع بدل من عقلية الانتاج، ليترك بصماته على سلوك الدولة والمجتمع في ظل الريع.

فقد رتبت الدولة الريعية[1] على نفسها استحقاقات كثيرة، نتيجة هيمنتها (كقابض) على عوائد النفط (الريع النفطي)، وهو ما يسر ظهور جملة تشوهات ضربت بمفاعيلها، جميع مفاصل الدولة المختلفة، ومنها (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى السلوكية)، وصولاً إلى تعزيز ثقافة الريع والسلوك الريعي، وأنها أنتجت في إطار مسارها السياسي، إما حاكماً مستبداً أو طبقة سياسية قابضة على الريع، وهي تعمل على اجترار أفعالها ومخرجاتها باستمرار، وتقيم توازناتها السياسية والاجتماعية عن طريق معطى الريع وبسببه.

ولم تستطعِ أية دولة من دول الريع النفطي أن تخرج من ربقة الريع وثقافته بل

(1) أول من صك مفهوم الدولة الريعية هو الاقتصادي الإيراني (حسين مهداوي) في بحثه:
Mahdavy, H, The Patterns and Problems of Economic Development in Renter States: The Case of Iran, i Cook, M. A: Studies in Economic History of the Middle East, Oxford University Press, London. 1970.

عقليته، وترتب على ذلك إحداث تشوهات عديدة وواسعة، توزعت على كامل اللوحة الاجتماعية، وتركت بصماتها الضاغطة في كل موضع، لتحفر المزيد من أخاديد الانحراف عن المسارات الطبيعية، والتي كان من شأنها أن حرمت المجتمعات عن السير الحثيث في طريق التطور الذاتي المولد لفرص التطور، بالأستناد إلى تعظيم الإنتاج وتوسعته مقابل ايقاف اللهاث وراء الأنماط الاستهلاكية حد الشره الاستهلاكي المتفشي بقوة في دول الريع الخليجية، والذي بدت بوادره بالنفاذ رويداً رويداً الى المجتمع العراقي على خلفية الفشل الذريع في حفز الإنتاج المحلي.

لهذا فإن النسق السياسي الذي هو في المحصلة نتاج تفاعلات المجتمع في لحظة تاريخية، يبدو أنه قد أحدث توأمة مع هذه المعطيات، فيحاول اجترارها أو إعادة إنتاجها باستمرار، إذ تظل عملية الخروج من عنق الزجاجة، أمراً محكوماً بما يشبه الحلقة المفرغة، مستفيداً من حالة الركود في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية، وعندئذ يمكن تلمس الإشكالية الكبرى في إمكانية إقحام البناء الرأسمالي والديمقراطية، في مجتمعات تنتظم على تشوهات مركبة في البنيات الاقتصادية والاجتماعية، وإذا ما قبلنا تعسفاً، ارتباط الديمقراطية والرأسمالية فإن الأمر يصبح أكثر تعقيداً[2].

(2) عبد علي كاظم المعموري، إشكالية الدور الاقتصادي ـ الاجتماعي للدولة الريعية العربية (السعودية انموذجاً)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد ـ 1997.

أولاً: نقمة الريع

إن البناء الرأسمالي في دولة ريعية والمستند إلى الأخذ بالديمقراطية وسيلةً لتداول السلطة، في ظل حرية سياسية تضمن المشاركة الفاعلة للمجتمع في تثبيت عقده الاجتماعي مع الطبقة الحاكمة، مادام الشعب هو مصدر السلطات، هو الفيصل في بناء الديمقراطية الراسخة القادرة على الديمومة والتطور والفاعلية.

إلا أن هذا يعد أكثر صعوبة في البلدان الريعية، لكون الريع قد أضاف مشكلات وتشوهات جديدة، فضلاً عن التشوهات التي ورثها الاقتصاد تاريخياً، إذ يؤدي ارتفاع الدخل وتحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة أو الناهضة، إلى تعزيز مستويات الديمقراطية فيها، ودور الدولة الراعية للمجتمع.

وهو أمر تناوله الكثير من الباحثين في الدول المتقدمة أبرزهم (Huntington)

عام 1991، لبيان الدرجة التي يرتبط بها الأداء الاقتصادي بالسياسي في مجال الديمقراطية وتعزيز المشاركة، والتي أظهرت أن هناك علاقة طردية ما بين الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الذي سينعكس بالحتم في زيادة متوسط الدخل الفردي من جهة، وتجذر الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية من جهة أخرى.

الشعب مجرد أصفار لا قيمة لها، وبأن الحاكم هو الرقم الوحيد في معادلة الوطن والدولة

في حين نجد الحالة مختلفة تماماً في البلدان النفطية العربية، فالسلطة هنا تصبح أكثر سلطوية بسبب عوائد النفط، وهي تبدو حالة معاكسة تماماً لما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، فبينما يزداد الدخل القومي نلحظ تعمق السلطوية وكبح الحريات وتهميش البشر، ويّعد الشعب مجرد أصفار لا قيمة لها، وبأن الحاكم هو الرقم الوحيد في معادلة الوطن والدولة.

لقد توصل روس Ross[3] بالأستناد إلى ابحاث في بلدان النفط، الى حقيقة تبدو معبرة عن هذه العلاقة، إذ إن الزيادات المتحققة في مداخيل هذه الدول، إما نتيجة ارتفاع (أسعار النفط) أو زيادة الكميات المستخرجة من النفط، أن أدت بالتوازي الى تراجع مؤشرات الديمقراطية فيها بقوة، مما يؤكد وجود العلاقة العكسية بين الريع النفطي والديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الانسان، وبهذا فإن الزيادة في مداخيل الدولة أو الدخل الوطني في بلدان الريع، لم تنعكس إيجابياً على عملية التطور السياسي، بل بدت نذير شؤم نحو المزيد من التضييق في أوضاع الحريات والديمقراطية، وعلائم مؤكدة نحو المزيد من التمركز للسلطة وفرض القمع (Repression effect).

(3) Ross, M. L., Does Oil Hinder Democracy?, World Politics. 2001. vo 53, No. 3

في حين يرى فريدمان (Friedman) أن الطبقة السياسية التي تعتاش على ريع النفط، تجعل من زيادة عوائد النفط أحدى ممكناتها في لجم الديمقراطية وكبح الحرية[4]، وهذا ما يؤكد وجود أزمة حقيقية في شرعية السلطة ونمط المشاركة السياسية، فضلاً عن الفشل في ادارة الريع النفطي أو سوء تخصيصه، بجانب الفساد الذي يلف السلطة الحاكمة، سواء أكانت في دولة ريعية استبدادية من مثل (السعودية)، أو في ظل ديمقراطية ناشئة مثل (العراق) نتيجة هيمنة العقلية الريعية؟.

(4) Friedman, T. Seven Questions: Thomas Friedman's Plan for a Hot, Flat, and Crowded World, Foreign Policy. 2006.

الفساد الذي يلف السلطة الحاكمة، سواء أكانت في دولة ريعية استبدادية من مثل (السعودية)، أو في ظل ديمقراطية ناشئة مثل (العراق) نتيجة هيمنة العقلية الريعية؟

وأن هذه السلطوية (Authoritarianism)، التي أخذت طابعاً متكلساً في بعض بلدان المنطقة، أضحت تتغذى من معين عوائد النفط، والذي مكنها أي الدولة / أو السلطة، أن تكون قادرة بقوة على الاستمرار في فرض هيمنتها وتركيزها للسلطة، والتوسع في أجهزة القمع والرقابة على المعارضين، بدلاً من التوسع في برامج الرفاهية المجتمعية.

يوفر تدفق الريع النفطي للدولة استقلالاً مالياً، مما يحفزها أكثر للترفع عن الحاجة للمجتمع لاكتساب شيء من شرعيتها المفترضة، ولا نقول عبر صناديق الاقتراع، وحتى الدول الريعية التي أريد تسويق الديمقراطية فيها، فإن الريع يظل يؤدي دوراً في استجلاب بعض الرضا المجتمعي أو الافراد أو المجموعات السكانية في البلد. وهي سياسة مجربة في عهود نظم الحكم في المنطقة العربية في الأقل.

الاحزاب القابضة على السلطة في الديمقراطيات الناشئة، دخلت صراعاً (ربما دموياً) في بعض الأحيان، من أجل الاستحواذ على جزء من هذا الريع، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، من أجل تمويل أحزابهم وضمان استمرارها

وحتى الاحزاب القابضة على السلطة في الديمقراطيات الناشئة، دخلت صراعاً (ربما دموياً) في بعض الأحيان، من أجل الاستحواذ على جزء من هذا الريع، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، من أجل تمويل أحزابهم وضمان استمرارها، أو انتفاع شخوص بارزين فيها.

ويرى البعض أن مرد الربط بين العوائد (الريع) النفطية وتعويق الديمقراطية في البلدان العربية ولا سيّما، يقع نتيجة ترفع الدولة / السلطة عن الشعب في مجالات تمويل الموازنة العامة، إذ لا تهتم الدولة الريعية كثيراً بالضرائب، وما تأتي به سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، وهي في جرد الحساب النهائي لإيرادات الحكومة لا تمثل شيئاً يعتد به، وأن امكانات جبايتها تتطلب كلف ليست بالقليلة، وربما تتسبب بقلاقل عديدة عند الشعب، مما يزيد من نقمتها بإزاء السلطة. في حين أن تحصيل عوائد الصادرات النفطية أقل كلفة وأسهل.

وهذا الزعم لا يمكن عّده سبباً يقف وراء تهرب النظم الحاكمة لدول النفط من الديمقراطية، بل إنها تسعى إلى تجنب الحاجة إلى الشعب، على أساس أن تفعيل موارد الدولة غير النفطية لا يستقيم مع تصرفها بالريع النفطي، إذ ما ذهبت إلى زيادة غلة إيرادات الموازنة العامة للدولة عن طريق الحصيلة الضريبية التي لابد أن تتلامس مع الشعب، مما يفتح أبواب المساءلة

المجتمعية للدولة / السلطة، لهذا تعمد هذه الأخيرة مقايضة قضية المساءلة والرقابة والمطالبة بالشفافية، بإعفاء الشعب من دفع الضرائب.

وعندئذ ليس له الحق في مساءلة السلطة عما تنفقه من هذه العوائد، وهذا مهد لها التصرف المطلق في موارد الدولة المتأتية من استخراج وتصدير النفط، مما غيب عمداً مبدأ الشفافية والرقابة على الحكم، و التي يسرت استشراء الفساد في مختلف مفاصل الدولة والسماح لموظفي الدولة ومجموعات أخرى في الاستحواذ على جزء من هذا الريع.

ويتركز الفساد بشكل واسع في عقود الاستيراد والمقاولات، وهو ما أظهر مجموعات فاسدة من المقاولين والتجار المرتبطين بأشخاص من جهاز الدولة الإداري والسياسي أو من العوائل الحاكمة، أو من افراد من الحزب/ الأحزاب المهيمنة، تعتاش على المال العام.

موارد النفط تسهل للطبقة الحاكمة رشوة الأفراد من سياسيين معارضين أو رؤساء قبائل أو رجالات دين... وغيرهم

وفي الجانب الآخر فإن موارد النفط تسهل للطبقة الحاكمة رشوة الأفراد من سياسيين معارضين أو رؤساء قبائل أو رجالات دين... وغيرهم، لغرض تحييدهم عن المعارضة، واستجلاب رضاهم، فيما ظهرت في بعض بلدان الريع تسمى مجموعات الريع (Group Rent)[5].

وهي مجموعات شكلية تستفيد من فتات الريع النفطي، إما بشكل رسمي باستحداث دوائر ومؤسسات ترتبط بالسلطة أو من منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وهذه تنغمس شيئاً فشيئاً في إجراءات السلطة، وتحظى هذه بالدعم قبالة المعارضة ويعدها الحاكم / أو السلطة خميرتها بوجه المعارضين.

وقد عملت الأحزاب السياسية القابضة على السلطة في العراق بعد عام 2003، على تطوير آليات تدوير الريع النفطي وتوظيفه لصالح انشطة مختلفة منها مجاميع ساندة لها، مستفيدة من تجربة النظام السابق، إذ ظهرت مجموعات اقتصادية يراد من بها خلق لوبيات الريع النفطي المختلفة[6]، التي تهتم بكل شيء بالعقود والمقاولات وسوق المال والسلاح والتجهيز، وصولاً إلى تأمين الطعام إلى المستشفيات ودور العجزة والأيتام، أنها مثل الذباب لا تترك شيئاً مهما كان!. تحت عنوان تشجيع/ أو إعطاء فرصة للقطاع الخاص وفك مركزية الدولة، وهي محاولة مدعومة من الاحزاب

(5) أحمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حبه، الحوار المتمدن، العدد 3540، 8 ـ 11 ـ 2011.

(6) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي (2012 ـ 2013)، الملف الاقتصادي. تحت الطبع، وسيتم اطلاقة في نيسان ـ ابريل 2014.

وشخوصها ورجالات السلطة/ الدولة بغية الوصول التدريجي إلى شبكة اقتصادية تحتكر لنفسها كل نشاطات المجتمع.

فنموذج دولة الريع الكلاسيكية يتناقض مع الانتاج ومتطلباته، فالدولة الريعية العراقية (التي بدأت بالتبلور مع اتفاقيات مناصفة الارباح مع الشركات النفطية العاملة في العراق مطلع الخمسينيات من القرن الماضي)، كانت قد نجحت (مع استثناءات قليلة، وذات آماد زمنية قصيرة) في تحقيق مايأتي[7]:

1 ـ المحافظة على مصدر الريع النفطي (حمايته وضمان استدامته).

2 ـ تنمية مصدر الريع النفطي (الاستكشاف، الاستثمار، الانتاج، التصدير).

3 ـ تحقيق قدر مقبول من الكفاءة في توزيع الريع النفطي بين الاستخدامات المختلفة.

وفي العراق وعلى الرغم من ظهور أنموذج اقتصاد السوق وإشاعة المشاركة السياسية، بعد أن ابتعدت البلاد عن أنموذج الاستبداد الشرقي oriental despotism، القائم على استحواذ السلطة السياسية المركزية على الفائض الاقتصادي، من الناحية النظرية في أقل تقدير، إلا أن اتجاهات الفلسفة الاقتصادية السائدة وسلوكيات الإنفاق في الموازنات العامة للبلاد، وطريقة التصرف بالموارد النفطية، مازالت تمثل أنموذجاً للدولة الريعية المركزية.

(7) عماد عبد اللطيف سالم، الريع النفطي في العراق: تحولات الدولة والسلطة وأنماط الإنتاج 1952 ـ 2010، الحوار المتمدن.

ثانياً: إشكالية الديمقراطية في دول الريع

إشكالية الديمقراطية في ظل دولة الريع، هو أن العقد بين النظام الحاكم سواء أكان دكتاتورياً أم جمهورياً، مختلف عما هو عليه في ظل التوجه نحو الإصلاح أو التغيير أو الأخذ بالديمقراطية، في ظل دول مدنية تضمن حقوق مواطنيها وحريتهم وتستثمر طاقاتهم، وهو ما يؤسس الضمانات لأحداث تحول حقيقي في نمط الدولة ووظيفتها، من وظيفة توزيعية للمورد الريعي إلى وظيفة انتاجية، وهو ما يتطلب سيطرة المجتمع عن طريق ممثليه، الذين تم انتخابهم ديمقراطياً وبإرادة حرة، وهذا من شأنه أن يطيح بكل مرتكزات ومصادر القوة لدى السلطة المستبدة[8].

(8) مظهر محمد صالح، امثلية «باريتو» المحيرة والدولة الريعية الديمقراطية، الحوار المتمدن.

ومن ثَمَّ لن يكون ممكناً تغيير وجهة العقد الاجتماعي (المزعوم) من النظم الاستبدادية، إلى عقد اجتماعي، يشكل مصدراً شرعياً لوجودها، ولاسيّما

فرصة استبدال الاستبداد القديم بأستبداد سياسي جديد، يتطفل على المجتمع من بوابة الريع النفطي

أن الريع النفطي والاستبداد السياسي يتغذيان بصورة تبادلية فيما بينهما، ليحصن أحدهما الآخر، ومن دون تحقق تغيير حقيقي في أنموذج الدولة / السلطة، فإن فرصة استبدال الاستبداد القديم بأستبداد سياسي جديد، يتطفل على المجتمع من بوابة الريع النفطي، يّعد أمراً ممكناً ولا سيّما في الديمقراطيات الناشئة والدول الهشة، ناهيك عن تأثير تراث المرحلة السابقة.

والحالة مختلفة بين دولة ريعية وأخرى، ففي بعض دول الريع فإن العائلة أو الحاكم المستبد هو مؤسس الدولة، لذلك لا يوجد فصل واضح بين الحاكم والدولة والنظام السياسي، وسلطة المستبد هي الحاضنة لهذه الدولة، ولا يوجد شيء ممكن خارج ذلك.

إنمخاطر استمرار متلازمة الاستبداد والريع في المدى البعيد، ستكون إما على حساب التضحية بالنمو الاقتصادي أو الديمقراطية. . .[9]، فكان التحدي الأكبر عند الباحثين هو تفكيك آليات عمل الدولة الريعية العراقية، كسلطة استبدادية بالضرورة، حتى في تجلياتها وتحولاتها الحالية، وعدم إمكانية تحولها إلى دولة ديمقراطية ـ ليبرالية، فالديمقراطية السياسية لا يمكن تحققها، إلا بمغادرة نظام الانفلات الليبرالي الاستهلاكي الراهن الذي غرسه الاحتلال الأميركي، ولابد من إدارة الموارد الاقتصادية بعيداً عن أنموذجات الدولة التي مر بها العراق، وهي (دولة البعثنة) و(دولة المكونة)، والشرط الضروري والوحيد هو الذهاب الى (دولةالمواطنة)[10].

فالتوسع في النفقات العامة الاستهلاكية، مقابل استمرار تخلي قطاعات المجتمع عن المساهمة الضريبية، باتت من الثوابت التاريخية الموروثة في سلوك المالية العامة للعراق، إذ يحصل عموم الافراد في الدولة الريعية على الخدمات والمنافع، من دون مقابل يدفعونهُ باستثناء سهولة عسكرتهم للحرب أو زجهم حالياً في الصراعات، وهو ما يعني هيمنة آلية مبادلة الصوت الانتخابي بالتعويض الريعي من عوائد النفط، مما يؤشر بوضوح تام تدني مستوى الديموقراطية السياسية وممارسة الرقابة وضعف الأداء الحكومي.

إن امكانية عودة الدولة العراقية إلى أنموذج محدث عن (السلطة الريعية الاستبدادية) السابقة، ولكن بلبوس مكوناتي (سلطة الريع المكوناتي الاستبدادي)، يّعد أمراً غير ممكن، نظراً لضعف هذه الجهات في التعبير عن

(9) للمزيد ينظر: عامر حسن فياض، العراق من البعثنة إلى المكونة، مجلة حمورابي للدراسات، السنة الثانية، العدد 6، تموز 2013.

(10) مجموعة باحثين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص 168.

إرادة المكونات، وهو ما يمكن ملاحظته من دون عناء عن طريق الصراع بين اطراف المكون نفسها.

لهذا كله نلحظ في تجربة الدولة العراقية الحديثة، عدم حدوث ارتباط حقيقي بين الليبرالية ـ والريع، وبما يقوي من اقتصاد السوق ويعزز الانتقال التدريجي المنتظم نحو الديمقراطية، حتى في النظام الملكي، بل أنتج هذا الزواج المشوه بين (الريع والليبرالية) حالتين فريدتين أحدهما في ستينات القرن الماضي، عندما جرى تأميم المصارف، وأخرى بعد عام 2003، على أثر التوجهات الديمقراطية تحت ظل الاحتلال، وهو ما نتج عنه عصف شامل لفرص تعزيز النمط الانتاجي في الاقتصاد العراقي، واستسهال الذهاب صوب التحول نحو دولة مندمجة بشكل كامل في السوق الاستهلاكية العالمية، تحت ضغط الانفتاح إلى الحد الذي يسميه البعض الذوبان الاستهلاكي، وهو أمر عضدته الولايات المتحدة الأميركية (دولة الاحتلال)، من أجل تحويل العراق إلى بلد ينتج النفط ليستهلك عوائده عن طريق الاستيرادات.

وبناء على ذلك، أصبحت الديمقراطية السياسية ـ وتعظيم الاستهلاك وفق تدني فرص العمل المنتجة، عنواناً لفراغ التنمية وضياع مستقبل البلاد الاقتصادي، كقوة منتجة خارج حدود ومحددات الريع النفطي.

المشكلات السياسية ـ الاقتصادية التي وجدت فرصة التفقيس والتكاثر في السنوات ما بين 2003 ـ 2013، لا يمكن حلها من العقول التي سببتها

وحتى المشكلات السياسية ـ الاقتصادية التي وجدت فرصة التفقيس والتكاثر في السنوات ما بين 2003 ـ 2013، لا يمكن حلها من العقول التي سببتها، بحسب تعبير انشتاين، وحتى الديمقراطية التي يراد لها أن تستنبت في بيئة مناسبة لها، لا يمكن لها أن تنتعش الا إذا ما جرى فك الكثير من الأغلال، ولعل أبرزها فك العلاقة مع الريع وهيمنته على النشاط الاقتصادي، وضبط سلوك الدولة وسلطتها في التصرف بالموارد النفطية، ومن دون ذلك سيكون توصيف الديمقراطية في ظل الريع منسجماً تماماً مع ما ذهبت إليه الكاتبة الهندية (Arunhati)[11]، من أن الديمقراطية في بعض بلدان العالم هي منتوج سريع الذوبان، لا يستحق كل هذه الكلفة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي دفعها العراقيون، ليتذوقوا طعمها.

(11) نقلاً عن: عبد الحي زلوم، محاضرة ألقيت في جامعة كولومبيا (مركز أبحاث الشرق الأوسط) يوم 2010/5/30.